جريمة الرشوة واثارها في المجتمع وافراده في ظل الظروف الراهنة

أ.م.د احمد حسن حسين

الملخص

الرشوة احدى الجرائم التي عرفتها الامم وتأريخها يترافق الى حد كبير مع تاريخ الدول وهي من اخطر الجرائم المخلة بواجبات الوظيفة العامة وتنعكس سلبياً على تنمية المجتمع وتقدمه .

ووجود الرشوة في الاجهزة والدوائر الحكومية في اغلبية دول العالم حقيقة لا يمكن انكارها اي ان الرشوة موجودة في اغلبية دول العالم .

فالاحتلال الامريكي على قطرنا منذ اكثر من سبعة سنوات اثر سلباً في حياة الغالبية العظمى من افراد المجتمع وبدت الصورة اكثر وضوحاً عند الموظفين في اجهزة الدولة بسبب ضعف الرقابة الامنية داخل المؤسسات في جهة وازالة الروح الوطنية عند افراد المجتمع من جهة اخرى ، مما دفع كثير من الموظفين بارتكاب هذه الجريمة دون وعي وشعور تجاه المواطنة والحفاظ على مستوى الاقتصادي والاجتماعي في البلاد ولكن برغم من التغيرات التي طرأت على رواتبهم الشهرية التي تساير التغير الكثير الذي طرأ على الاسعار .

Abstract:

Bribery is one of crimes which known the nations and his history associated largely with the history of States, and of the most serious crimes it is against the public service obligations and reflected negatively on the development and progress of society.

And the existence of bribery in government departments and agencies in most countries of the world is an undeniable fact that any bribery exist in most countries of the world.

The American Colonialism on our land for more than seven years had a negative impact on the lives of the vast majority of community members and a clearer picture emerged when staff in State organs because of weak security controls within the institutions in one hand and remove national spirit when members of the community on the other hand, prompting many officers committing this crime without the awareness and feeling towards citizenship and preserve the country's economic and social level,

but in spite of the changes in their monthly salaries that keep pace with much change In the price.

- المقدمة
- الفصل الاول
- الاطار النظري .

١- المبحث الاول : اجراءات البحث النظري .

٢- تحديد مشكلة البحث واسباب اختياره .

٣- اهمية البحث والحاجة اليه .

- المبحث الثاني : الاثار المعنوية والمادية للرشوة في المجتمع وافراداه .

١- الاثار المعنوية للرشوة .

٢- الاثار المادية للرشوة .

- المبحث الثالث : التقرير العالمي والعربي للرشوة .
- الفصل الثاني : الاطار الميداني للبحث :
- المبحث الاول : مهنجية الدراسة الميدانية :

١- نوع البحث ومنهجية .

٢- عينة البحث .

٣- الفرضيات .

٤- نوع العينة .

٥- مجالات البحث .

- المبحث الثاني :

١- تحليل نتائج البحث الميداني .

٢- التوصيات والمقترحات .

المقدمة :

الجريمة ظاهرة قديمة وان كنا لا نملك اية وثيقة تحدد بدء تاريخها ، ولكنها موجودة على الاقل منذ بدء التاريخ المكتوب للانسان وانها كانت وما تزال واحدة من اخطر مشكلات المجتمع الانساني والملازمة له عبر العصور التاريخية ، لذلك حظيت بمركز متقدم في البحوث التي تهدف الى تنمية المجتمع ، وشغلت ذهن العدد الاكبر من العلماء والمفكرين والفلاسفة ، فوضعوا النظريات والدراسات التي تحاول تفسير السلوك الاجرامي من اجل التعرف على اسبابه واثاره وسبل الوقاية منه وعلاجه . والرشوة تعد جريمة من الجرائم التي عرفتها الامم القديمة وتاريخها يترافق الى حد كبير مع تاريخ الدول وهي من اخطر الجرائم المخلة بواجبات الوظيفية العامة والخطرة بالمصلحة العامة وتنعكس سلباً على تنمية المجتمع وتقدمه وتتمثل في ان الموظف او من في حكمه يستغل وظيفة في طلب او قبول او اخذ الرشوة من المواطن لاداء عمل من اعمال وظيفة او الامتناع عند او الاخلال بواجبات وظيفتة لصالح الراشي . ووجود الرشوة في الاجهزة والدوائر الحكومية في اغلبية دول العالم حقيقة لا يمكن انكارها اي ان الرشوة موجودة في اغلبية دول العالم ، ولكن نسبة انتشارها تختلف من دول الى اخرى وذلك حسب ظروف كل دولة .

فالاحتلال الامريكي على قطرنا منذ اكثر من سبعة سنوات اثر سلباً في حياة الغالبية العظمى من افراد المجتمع ، وبدت الصورة اكثر وضوحاً عند الموظفين في اجهزة الدولة بسبب ضعف الرقابة الامنية داخل المؤسسات من جهة وازالة الروح الوطنية عند افراد المجتمع من جهة اخرى ، مما دفع كثير من الموظفين بارتكاب هذه الجريمة دون وعي وشعور تجاة الموطنة والحفاظ على مستوى الاقتصادي والاجتماعي في البلاد ولكنه برغم من التغيرات التي طرأت على رواتبهم الشهرية لم تساير الارتفاع الكثير الذي طرأ على الاسعار وبذلك وفرت هذا جريمة الرشوة المرتكبة لدى الموظفين العاملين في اجهزة الدولة ودوائرها ، وهذا ما يؤكد عليه داخل اروقة البرلمان وهم من اعضاء مجلس النواب (هيئة النزاهة) يوجد فساد مالي والاداري في كافة مؤسسات الدولة بحيث جعل الرشوة ظاهرة ملحوظة يمكن ان نلخصها ونلمس أثارها ما في المجتمع لذلك البحث يهدف الى التعرف علمياً موضوعياً على خصائص جريمة الرشوة ، واسباب ارتكابها من لدن موظفي الدولة واثارها في المجتمع في ظل الظروف الراهنة .

الفصل الاول

الاطار النظري

المبحث الاول : اجراءات البحث النظري

اولاً : تحديد مشكلة البحث واسباب اختيارها

تتميز الرشوة بوصفها جريمة من الجرائم التي عرفتها الامم القديمة ، وان وتاريخها يترافق الى حد كبير مع تاريخ الدول اذا انها من اخطر الامراض التي تصيب الوظائف العامة ، وشر انواع الفساد الذي ينخر في اجهزة ودوائر الدولة ويصيب العاملين فيها ، لذا رفضت الاديان بتخريجها ، واستحرمت على الراشي والمرتشي ومن يسعى بينهما ، واجهت القوانين الوضعية منذ قديم العهد على معاقبتهم [١]

فالرشوة سلوك لا اخلاقي مرفوض ضمن اخلاق المجتمع وقيمه وان خروج على ذلك يعد خرقاً للاخلاق وللقيم وانها اهمال في مراعاة اعباء الوظيفة العامة ، وانعدام الاحساس بالواجب والمسؤولية ، وخيانة الامانة كل ذلك يؤدي الى انتهاء القيمة الاجتماعية الكبرى ومراعاة مصلحة الجماعة العامة .

وجريمة الرشوة هي من جرائم الوظيفة العامة ، وتتمثل في ان المواطن العام ومن في حكمه يستغل وظيفته فيرتشي على حساب الاتجار بالوظيفة العامة المعهودة فالموظف او من في حكمه يمنح صلاحيات وسلطات معينة يستعملها ضمن الحدود التي رسمها القانون تحقيقاً لما ابتغاء ، ويحتم على كل موظف عام او من في حكمه بان يمارس سلطته في حدود الضوابط التي رسمها القانون وعدم الخروج عن هذه الضوابط وبالتالي تؤدي الى الاضرار بالمصلحة التي اراد القانون حمايتها فضلاً عن انها تقود المؤسسة الى الاضطراب بنظام المجتمع [٢]

فقد يصل اخلال الموظف ومن في حكمه بواجياته التطبيقية الى حد التأثير في نظام العمل ويفقد افراد المجتمع الثقة بالموظف العام او من في حكمه وبالتالي بالوظيفة العامة مما يترتب عليه اذا ما استشرى الامر الى فساد الادارة العامة .

ومن البديهي ان من اخطر صور الاخلال بالواجبات الوظيفية العامة هو الاتجار بها اي الحصول على فائدة او منفعة مقابل تحقيق مصلحة الفرد على حساب سمعة وهيبة الوظيفة العامة

---

[١] المغربي ، سعد (د) واخرون ، الفئات الخاصة واساليب رعايتها – المجرمون ، مكتبة المظاهر الحديثة ، القاهرة ، ١٩٦٧ ، ص ١٠٩ .

[٢] فؤاد ، زكريا (د) مساهمة نظرية في دراسة الاقتصاد والسياسة للرشوة ، مجلة دراسات عربية ، المجلد (٣٣) العدد (٥) ، بيروت ١٩٩٧ ، ص ٨٩ .

ومن هنا ظهرت الحاجة الملحة الى تجريم الرشوة والتشدد مع مرتكبيها ، لخطورتها على النظام الاجتماعي اذا انها تؤدي الى الاخلال بالثقة التي يجب ان يوليها الافراد سلطة العامة وتؤدي ايضاً الى انتفاء العدالة لعدم مقدرة الفرد على دفع الرشوة ، والتي تختلف باختلاف قدراتهم المادية ، وبذلك تصبح الوظيفة العامة سلعة تباع وتشتري [1]

والرشوة جريمة موجودة في معظم المجتمعات النامية والمتقدمة ، ولكن بنسب مختلفة حيث تزاد نسبتها في مجتمع معين اذا توافرت ظروف معينة ، فمعدلات جرائم الاعتداء على الاموال ومنها الرشوة يظهر في اوقات الازمات والكساد الاقتصادي وارتفاع الاسعار وتدني القوة الشرائية للعملة [2]

فالاحتلال الامريكي على قطرنا وما رافقه من تدني القوة الشرائية للعملة العراقية وارتفاع الاسعار وبروز المجرمين ذو طابع خاص في مجتمعنا ، عملت على زيادة نسبة جريمة الفساد المالي وزيادة ملحوظة بحيث اصبحت صورة من صور التفاعل اليومي في المجتمع .

ولكن على الرغم من ذلك فاننا لا نستطيع ارجاع ارتكاب جريمة الرشوة والفساد الاداري والمالي وزيادة نسبتها في اي مجتمع الى الاسباب الاقتصادية فقط بل هناك اسباباً اخرى منها اجتماعية وسياسية وادارية تلعب ادوارها في ذلك .

ان زيادة نسبة ارتكاب الجريمة في فترة الاحتلال الامريكي والاثار التي تركها في المجتمع وافراده عملت على تشكل مشكلة اجتماعية تستحق الكشف عن الاسباب الحقيقية لارتكابها .

وكذلك الكشف عن اثارها المترتبة على المجتمع وافراده ، وعلى العموم فان مشكلة بحثنا قد انطلقت من التساؤلات الاتية :

١- هل الاحتلال الامريكي كان له دوراً مباشراً في زيادة نسبة جريمة الرشوة والفساد المالي .

٢- ما هي الاثار التي تركتها الرشوة في المجتمع وافراده .

٣- ما هي خصائص جريمة الرشوة في ظل الاحتلال الامريكي .

---

[1] شويش ، ماهر عبد (د) شرح قانون العقوبات ، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر ، جامعة الموصل ، ١٩٨٨ ، ص ٥٧ .

[2] بهنام رمسيس ، الجرائم المضرة بالمصلحة العامة ، دار المعارف ، الاسكندرية ، ١٩٨٧ ، ص ١٠ .

ثانياً : اهمية البحث والحاجة اليه

تعد جريمة الرشوة في المجتمعات المدنية من الجرائم الاقتصادية الاخذة بالانتشار والاتساع نتيجة تنامي النشاطات الاقتصادية للدولة ولا سيما في الدولة النامية ، حيث تمثل الدولة قوة محركة للاقتصاد الوطني بشكل مباشر عن طريق القطاع العام واستثمارته .

تتجلى اهمية دراسة جريمة الرشوة في مدى الخطورة التي تلحقها بالمجتمع من كافة جوانبه فارتكاب هذه الجريمة يعد اساءة معتمدة لقدسية الوظيفة العامة وهيبة الدولة .

لان انتشارها يدل على تحلل المسؤولية الوظيفية لدى المؤتمنين على اموال الدولة وممتلكاتها الوظيفية [1]

وتكمن خطورة الرشوة عن المساس بهيبة الدولة وسمعة مواطنيها ، فاذا كان المجتمع ينظر الى الحكومة بوصفها مكون ديمقراطي واتحادي ونموذجي في تقديم افضل الخدمات والاعمال لهم وممارسة انواع النشاطات المختلفة من اجلهم ، فان الرشوة والاختلاس تعد انتهاكاً خطيراً في قناعة الموظفين وثقتهم بهذه الادارة التي تضطلع بها الدولة واجهزتها المختلفة

فتبرز اهمية هذا البحث في مدى اهتمام الدولة وخاصة لهيئة النزاهة والتنمية في البرلمان العراقي بالحد من الجريمة وقطع جذورها من خلال القرارات والتشريعات الجديدة بحقهم حفاظاً على الاقتصاد الوطني .

المبحث الثاني

الاثار المعنوية والمادية للرشوة في المجتمع وافراده

ان الجريمة مرض اجتماعي خطير تمتد جذوره الى مختلف نواحي الحياة في المجتمع وتترك اثاراً متعددة في المجتمع وافراده .

تظهر للاثار الاجتماعية للجريمة بجانبين ، يتمثل الاول في اثارها الاجتماعية على مستوى المجتمع والجانب الثاني يتمثل في اثارها على الافراد ، اذ ان ظهور الجريمة ووجود افراد

[1] جنيح ، عبد الامير حسن ، دكتور ، واخرون ، جريمتي الرشوة والاختلاس ، اسبابها ، واساليب ارتكابها ، مركز البحوث ، مطبعة الشرطة ، بغداد ١٩٨٨ ، ص ٤ .

وجماعات خارجة عن معاييره وقيمه فأنها تخلق نوعاً من التوتر بين قيم ومعايير الجماعات المنحرفة وقيم ومعايير المجتمع ، وهي ايضاً تقنع اعضاؤها بمشروعية افعالهم الاجرامية لاسترداد ما اغتصبه المجتمع منهم من حقوق ، وما يترتب عليها من تعويق للقيم الراسخة ، وكذلك على انتشار نظام اجرامي معين كالرشوة وبالتالي تجعلها سلوكاً عاماً للحياة ، اما عن الاثار الاجتماعية للجريمة على مستوى الافراد فأنها متعددة الابعاد اذ تزرع القلق والخوف والفزع في نفوس افراده [١] فضلاً عما يترتب عليها عند ارتكاب الجريمة والتي تعرض الجاني والمجني عليه لظروف تبعدها عن مجال رعاية الاسرة ، ويعرضها للعديد من المشكلات الاجتماعية مثل غياب الوالدين لاجل تدبير المستلزمات الاساسية لحياة الاسرة ، ومن ثم يكون الابناء عرضة للاحتكاك برفاق السوء واغراءات الحاجة وظهور مجموعة من المشاكل الاجتماعية مثل التسول والتشرد والجناح .

اما بالنسبة للاثار الاقتصادية للجريمة فان اثارها على مستوى الدولة و مؤسساتها وعلى مستوى المجتمع وافراده اي على اجهزة الدولة والضبط والامن واجهزة الرعاية الاجتماعية للمدنيين والمحاكم والاصلاحيات وحراسها وموظفيها فضلاً من الافراد الذين يعملون في مختلف المراتب المتعلقة بمكان الجريمة.

اما عن الاثار والاقتصادية للجريمة على الافراد فانها واضحة في الجرائم الاقتصادية مثل الرشوة والفساد الاداري والاختلاس اذ تكبد الافراد خسائر مادية ومعنوية كبيرة .

وبناء على ذلك سوف نحاول ان نعرض اهم الاثار المعنوية والمادية التي تركتها الرشوة في المجتمع وافراده .

١ - الاثار المعنوية للرشوة

للرشوة تأثيراتها الاجتماعية البالغة على المجتمع وعلى افراده ، ، اذ ننظر القيم التقليدية اليه نظرة رفض بوصفها سلوكاً ضاراً بمصلحة الافراد ، فالرشوة تلحق اكبر الاذى بالقيم التقليدية والمعايير الاخلاقية من خلال الاستعاضة بالقيم المادية عن القيم الانسانية الاصيلة من خلال اعتبار المال عصب الحياة ولا بد من توفيره باي شكل من الاشكال على حساب القيم والمعايير الاجتماعية السائد في المجتمع [٢] الذي يفقد القانون هيبته في المجتمع ، اذ يحاول المفسدين

[١] شتا ، السيد علي ، دكتور ، علم الاجتماع الجنائي ، دار الاطلاع ، الدمام ، السعودية ، ١٩٨٤ ، ص ١٩ .
[٢] اسماعيل ، نبيل نعمان ، الجرائم الاقتصادية في العراق ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، ١٩٩٢ ، جامعة بغداد ، كلية الاداب ، ص ٦٨ .

تعطيل القانون وقتل القرارات التنظيمية من مهدها ، فاذا ما تاكد للمواطن العادي المرة تلو المرة ان القانون في سبات عميق وان الاجراءات واللوائح لا تنطبق ضد المخالفات الصريحية والصارخة من المجتمع ، فلا بد لهذا المواطن من ان يفقد ثقته في هيبة القانون وسلطاته .

وتصبح مخالفة القانون هي الاصل واحترام القانون هو الاستثناء ، فيشبع الشعور العام بعدم الشفقة وضعف الاخلاق التي يمكن ان تؤدي بالتالي الى ظهور التفكك بالمجتمع .

والجدير بالاشارة ان جريمة الرشوة اخطر جرائم المساس بهيبة الدولة وثقة المواطن بها فاذا ما اشرنا الى ان المواطنين ينظرون الى الدولة كقوة نموذجية في تقديم الخدمات ، وان انتهاكا يعده خطيراً في قناعة المواطنين ثقة بها في ضوء الادوات التي تضطلع القيام بها واجهزتها المختلفة .

وانتشار الرشوة يشكل وضع يشبع التذمر والقلق في المجتمع ، فكثير ما تسمع تذمر الناس من رشوة الموظفين وسرعة استغلالهم غير المشروع ، ولذلك فان انتشارها ينشر الخوف بين افراد المجتمع الذي يشكل حالة من القلق النفسي العام على ارواحهم واموالهم وكذلك انتشار التوتر والاظطراب بما يهدد صفو الحياة الاجتماعية ويفقد البناء الاجتماعي كل دواعي الامن واسباب النظام الاقتصادي وتوجيهه نحو تنموياً بدلاً من الاعتماد على المعونات والقروض والاستثمارات الاجنبية ، كما تهدف الى اجهاض اهداف التنمية ووظائف مؤسساتها ، فمن المعروف ان كل ايدلوجية للتنمية تلجأ الى عدد من الاهداف التكتيكية لتحقيق اهدافها العامة ولكي تحقق هذه الاهداف بأنها تستعين بعدد من الاجراءات والقوانين والاجهزة والمؤسسات التي تصب في نهاية الامر في الوعاء السياسي لايدولوجية التنمية ، وتسهم الرشوة ايضاً في اجهاض هذه الاجراءات والقوانين والمنظمات وطبيعة لمصالحها الطبقية الخاصة وخدمتها وبالتالي الانجراف بالتنمية عن المسارات التي وضعت من اجلها [1]

والجدير بالذكر ان هذه الظاهرة التي سادت في اروقة ومؤسسات الدولة بسبب الاحتلال الامريكي وغياب القانون والامن في البلاد قد انعكس سلباً على حياة المواطنين لتحقيق طموحاتهم و طموحات الياتهم .

[1] عبد المعطي ، عبد الباسط محمد ، الدكتور ، ايديولوجية التنمية والرشوة ، المجلة الجنائية القومية ، المجلد ١٨ ، العدد ١-٣ ، القاهرة ، ١٩٧٥ ، ص ٢٣١ – ٢٣٣ .

٢-الاثار المادية للرشوة

يترتب على شيوع الرشوة في اي مجتمع اثار مادية كبيرة تتمثل بعدة اتجاهات وتعيق تقدم المجتمع وتطوره ، اذ ان تعيين كثير من الافراد غير الكفوئين في المجتمع وبشهادات مزورة وفي الوظائف الحكومية عن طريق الرشوة ، ومنهم المقربين الى رجال السياسة الحاكمة في البلاد وبأستبعاد الافراد الكفوئين ، فأنه ما يترتب على انتاجية الاجهزة والمؤسسات الحكومية ، وهذا ما يؤكد عليه (ميردال) في ان الموظفين قد يسببوا عمداً اعاقة الاعمال الادارية المتعلقة بمصالح المواطنين وذلك بهدف الحصول على المزيد من الرشاوي وهذا بالتاكيد يؤثر على كفاءتهم الانتاجية [١]

كما تعد الرشوة من احدى معوقات التنمية والاعمار في البلاد حيث تؤدي الى التقليل من كفاءة بعض اهم مصادر تحويل التنمية وهي التأمينات والضرائب ، حيث يؤدي التهرب من دفع التأمينات والضرائب التي عادة ما يتم بالتواطؤ عن طريق الرشوة مع الموظفين في دوائر الضرائب الى تقليص حجم المصادر الهامة للايرادات العامة ولتعبئة الفائض للعلاقة بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص ، حيث تمتلك الدولة الحق منح الاجازات والامتيازات لاوجه النشاطات القطاع الخاص ، الا ان اقطاب القطاع الخاص باستطاعتهم شراء ذمم المواطنين الذين يمتلكون هذه الصلاحيات ، فيسعى الكثير منهم الى الحصول عليها من خلال العلاقة المبنية على الرشوة وبالتالي تظهر طبقة طفيلية من القطاع الخاص غير قادرة على القيام بتحسين نشاطاتها بما تخدم عملية التنمية بالمشاركة مع القطاع الحكومي العام .

[١] جنيح ، عبد الامير حسن ، (دكتور) واخرون ، جريمة الرشوة والاختلاس ، مركز البحوث والدراسات في مديرية الشرطة العامة ، ١٩٨٨ ، ص ٢١ .

المبحث الثالث

التقرير العالمي والعربي للرشوة

تقدمت منظمة الشفافية الدولية تقويمها السنوي لمستوى الفساد والرشوة الممارسين في ١٧٨ دولة في العالم خلال العام الجاري ، وقدم التقرير الصادر اوضاع الفساد استناداً الى سلم من النقاط يراوح بين ١٠ نقاط للبلد الاقل فساداً والاكثر شفافية ، وصفر للبلد الاكثر فساداً والاقل شفافية .

وتصدرت الدنمارك ونيوزيلاند وسنغافورة وفلندة والسويد المراتب الخمسة الاولى على لائحة المنظمة كأقل الدول فساداً وحصلت على مابين ٩.٣ و ٩.٢ نقاط ، واحتلت الصومال المرتبة الاخيرة تتقدمها ميانمار وافغانستان والعراق و اوزبكستان . وحصلت الدول الخمس الاكثر فساداً ورشوة على ما بين ١.١ و ١.٦ نقطة فقط .

وقد اظهرت التقرير تراجع اليونان وايطاليا والولايات المتحدة ومدغشقر والنيجر والتشيك والمجر الى الوراء .

وفسرت الولايات المتحدة ثلاث مراتب ان كانت في المركز ١٩ في العام الماضي مع تراجع رصيدها من ٧.٥ الى ٧.١ نقاط ، وهذه المرة الاولى التي لم تعد فيها ضمن الدول العشرين الاوائل ، واظهر المؤشر تحسن مركز ورصيد عدد من الدول في الجدول مثل بوتان ، تشيلي الاكوادور ، غامبيا ، هايتي ، جامايكا ، قطر ، الكويت ، مقدونيا .

وعلى المستوى العربي حلت قطر [١٩] كدولة عربية وحيدة بين الدول العشرين الاوائل على اللائحة وارتفع رصيدها الى سبع نقاط ، وجاءت الامارات العربية في المرتبة ٢٨ (٦.٣ نقاطاً وعمان في المركز الى (٥.٣) والبحرين الى الموقع ٤٨(٤.٩) والاردن والسعودية في المركز ٥٠ (٤.٧) والكويت في المرتبة ٥٤ (٤.٥٩ وتونس في الموقع ٥٩ (٤.٣) واحتلت المغرب بعد ذلك مرتبة متأخرة نسبياً هي ٨٥ برصيد (١٣.٤) نقاط ثم مصر في المرتبة ٩٨ (٣.١) نقاط والجزائر في المركز ١٠٥ (٢.٩) نقطة ، اما لبنان وسورية فحلا المرتبة ١٢٧ مع نيكاراغوا و اوغندة ايضا برصيد (٢.٥) نقطة تلحقها ليبيا واليمن مع ايران ونبيال ما بين المراكز ١٤٦ (٢.٢) نقطة وجاء السودان قبل العراق في اسفل الترتيب الدولي

(١٧٢ و ١٧٥) مع رصيد (١.٦ ، ١.٥) نقطة ، وللمقارنة حصلت الصين (٧٨ و ٣.٥) وروسيا (١٥٤ و ٢.١) [١] .

اذ ان الارقام مخيبة للامال فانها تشيرا ايضا الى مدى استشراء الفساد والرشوة فيها ، الامر الذي يعني ان الفساد يبقى مشكلة جدية على المستوى الدولي ، ونظراً الى برامج المساعدات والاستثمارات التي يقوم بقيمة تصل الى مليارات عدة لحل المشاكل في العالم يتوجب على الحكومات المعنية التماس الحلول والمعالجات الرشيدة ما وان على الشفافية والمحاسبة ومكافحة الفساد ان تكون من اولويات عمل حكومات العالم اذ ان ذلك فقط يسمع للجهود الدولية ضد الفقر والتحول المنافي والازمة الحالية بان تنتهي [٢] .

[١] التقرير الصادر عن المنظمة الدولية ، يوم الثلاثاء الموافق ٢٠١٠/١٠/٢٦ في برلين ، وقد اعتمدت المنظمة الدولية على جهودها الخاصة تتبع عمليات الفساد وعلى ١٢ استطلاعاً دولياً في هذا الصدد ، كما اعتمدت على وثائق تعدها عشر مؤسسات غير حكومية بينها مصارف التعاون الانمائي في اسيا و افريقيا ومؤسسة برتلسمان الالمانية .

[٢] المصدر نفسه .

الفصل الثاني

الاطار الميداني

المبحث الاول : منهجية الدراسة الميدانية

١-نوع البحث ومنهجيته

يعد هذا البحث من البحوث الوصفية التحليلية ، يهدف الى تقدير خصائص الظاهرة الذي يعتمد على جميع الحقائق والبيانات وتحليلها وتفسيرها ثم استخلاص النتائج واعمامها ، وقد اعتمدنا على المسح الاجتماعي وعن طريق العينة بالنسبة لافراد المجتمع في مدينة بغداد وبجانبي الرصافة والكرخ ، وكان الغرض من اختيار هذه العينة هو قياس اتجاهات افراد وصياغة اثار الرشوة والفساد الاداري في المجتمع ومؤسساته .

٢-عينة البحث

استخدم الباحث عينة عشوائية حجمها ٣٠٠ فرداً من سكان محافظة بغداد لقياس اتجاهات افرادها نحو الرشوة على المجتمع .

٣-الفرضيات :

-ان الرشوة تقتل روح النزاهة والاخلاص والاندفاع نحو العمل لدى الموظفين الذين لا يتعاملون بها .

- كانت سلطة الاحتلال وفقدان القانون والامن لها اثر فعال في ارتكاب جرائم الرشوة والفساد .
- ان الرشوة تشيع مشاعر الخوف والقلق بين افراد المجتمع .
- ان الرشوة من مظاهر الفساد وتعيق المشاريع التنموية في المجتمع .

٤-نوع العينة

استخدم الباحث عينة عشوائية من شرائح المجتمع المتخلفة بشرائحها وطوائفها من سكان محافظة بغداد بجانبيه الكرخ والرصافة حجمها ٣٠٠ فرداً لقياس اتجاهات افرادها نحو اثار الرشوة في المجتمع بعد الاحتلال الامريكي للعراق .

٥-مجالات البحث :

من الخطوات المنهجية المهمة في تصميم البحوث الاجتماعية هو تحديد مجالاتها المختلفة واهمها :

١-المجال البشري : ويقصد في مجتمع البحث population اي الافراد الذين سوف تجري عليهم الدراسة فقد شمل عينة من افراد مجتمع مدينة بغداد .

٢-المجال المكاني : فقد تتمثل بالرقعة الجغرافية لمحافظة بغداد بجانبيها الكرخ والرصافة .

٣-المجال الزماني : فقد اخذ المجال (الزمني لدراستنا من ٢٠٠٨/١٠/١ ولغاية ٢٠٠٩/٣/٢٥ التي جمعت فيها البيانات من مجتمع البحث .

المبحث الثاني

عرض وتحليل نتائج الخاصة باتجاهات افراد العينة نحو اثار الرشوة في المجتمع

١-الاثار الادارية للرشوة

تبين في الجدول ادناه اجابات افراد العينة على الاسئلة الموجه لهم لمعرفة ارائهم تجاه كل فقرة من الفقرات الخاصة الموجه اليهم .

جدول رقم (١) اجابات المبحوثين بالاثار الادارية للرشوة

الفقرات	اوافق جداً		اوافق		لا اوافق		لا اوافق اطلاقاً		لا راي لي		المجموع	
	العدد	نسبة	العدد	نسبة	العدد	نسبة	العدد	نسبة	العدد	نسبة	العدد	نسبة
ان تعامل الموظف بالرشوة يؤدي الى عدم ثقة به وعدم احترامه	١٥٥	%٥.٦	٨٥	%٢٨.٣	٩	%٣	٧	%٢.٣	٤٤	%١٤.٦	٣٠٠	%١٠٠
انتشار الرشوة والفساد تسيئ بسمعة الدولة	١٦٥	%٥٥	٩٣	%٣٣	٧	%٢.٧	.....	.....	٣٥	%١١.٦	٣٠٠	%١٠٠
ان الرشوة تقتل روح الاندفاع نحو العمل لدى الموظفين الذين لا يتعاملون بها	١٤٧	%٤٩	٦٥	%٢١.٦	٦	%٢	١٢	%٤	٧٠	%٢٣.٣	٣٠٠	%١٠٠
ان عدم القبض على الموظفين المرتشين بسبب انتشار عدوى الرشوة بين الموظفين الاخرين	٤٠	%٤٦.٦	٨٢	%٢٧.٣	٢	%٠.٧	٢	%٠.٧	٧٤	%٢٤.٧	٣٠٠	%١٠٠
تخلق الرشوة سلوكاً غير انتاجي لدى الموظفين الذين يتعاملون بها وتقلل من كفاءتهم	١٠٤	%٣٤.٧	٨٧	%٢٩	١٥	%٥	١٤	%٤.٦	٨٠	%٢٦.٦	٣٠٠	%١٠٠

يتضح من بيانات الجدول رقم (١) ان الغالبية افراد العينة يتفقون ويتفقون جداً على ان تعامل الموظفين بالرشوة يؤدي الى عدم احترامه وعدم الثقة ، فثقة الموظفين تهتز بالموظف الذي يطلب الرشوة او يأخذها ، وهذا ينمو المسؤولية المؤكلة اليه من الجهات المؤتمنة له ، فلا مانع ان ينحون ويخدع اي جهة اخرى ، وهذا ما حدث بعد الاحتلال الامريكي الذي راى ان الفرد بدء بيع ضميره و وطنه بثمن بخس ، ومما ادى الى انعكاسات على مؤسسات الدولة كافة .

لذا تشير بيانات الجدول المذكور الى ان ٥١.٦% يتفقون جداً الى الفقرة الاولى و ٢٨.٣% منهم يتفقون معها و ٣% كانت نسبة الذين لم يتفقوا مع الفقرة ، المذكورة ، اما نسبة الذين لم يتفقوا اطلاقاً معها فكانت ٢.٣% من افراد العينة .

وتبين ان الغالبية العظمى من افراد العينة يتفقون جداً ويتفقون على ان زيادة تعامل الرشوة تسيء الى سمعة دوائر الدولة وانهيارها ، فكما هو معروف ان الدولة تقدم خدماتها الى موظفيها عند طريق دوائرها من خلال موظفيها ولكن عندما يسيء بعض الموظفين في استخدام السلطات والصلاحيات المخولة لهم بتقديم تلك الخدمات الى الموظفين مقابل اخذ الرشوة فيترتب على ذلك الاساءة الصريحية الى سمعة دوائر الدولة ، حيث تصبح تلك الدوائر في نظر المجتمع اماكن لسلبهم ونهبهم وليست اماكن تقديم الواجبات والخدمات لهم ، وبناء على ذلك سارع البرلمان العراقي بتشكيل لجنة النزاهة لتقصي الحقائق المتفشية في دوائر الدولة واحالتهم الى التقاعد اما مافعل ذلك في كثير من دوائر الدولة واحالتهم الى القضاة لاخذ جزائهم .

ويتضح ان ٨٨% يتفقون ويتفقون جداً في حين ١١.٦% منهم لا راي لهم في الفقرة المذكورة ، اما بخصوص الفقرة الثالثة من الفقرات الجدول المذكور فتشير بياناته الى ان ٤٩% من افراد العينة يتفقون جداً مع الفقرة المذكورة و ٢١.٦% منهم يتفقون معها و ٢٣.٣% لا راي فيها ، في حين ٢% لم يتفقوا مع الفقرة .

وتبين من ذلك ان نسبة كبيرة من افراد العينة يوافقون جداً ويوافقون على ان الرشوة تقتل روح النزاهة والاخلاص والاندفاع نحو العمل لدى الموظفين ، الذين لا يتعاملون بها ، ويمكن ارجاع ذلك الى ان تقدير الموظفين (المرتشون وغير المرتشون) اعلى بل قد يكون الموظف المرتشي اكثر عند المسؤول الاعلى فان النزاهة والضمير تضمر وتموت لدى الموظفين الذين لا يتعاملون بالرشوة لان الموظف النزيه والامين والمخلص عندما يوازن بين ما وصلت اليه حالته على الرغم من نزاهته وامانته واخلاصه وبين حالة الموظف المرتشي سيلحظ فارقاً كبيراً وهذا الذي

يقتل فيه روح النزاهة والاخلاص والاندفاع نحو العمل وقد لا تتوقف الحالة عند هذا الحد بل ان في حالة عدم وضع حد لسلوك الموظفين المرتشين وعدم اقصاءهم بقوانين العقوبات فان ذلك يؤدي حتما الى اتساع دائرة نطاق الرشوة وانتشارها حدوثها بين الموظفين الاخريين ، وبناء على نتائج التي توصلنا اليها بخصوص القنوات الثلاث ان تلكأ المسؤولين وعدم محاسبة الموظفين في احالتهم الى القضاء وبسبب انتشار عدوى الرشوة في المؤسسات كافة مما يؤدي الى انهيار المؤسسات والفوضى في دوائرهم مما استدعي لجنة النزاهة في البرلمان الى دعوة الوزراء والمسؤولين الكبار لستدعائهم في البرلمان حول تفشي هذا المرض في دوائرهم وعدم تحقيق طموحات المجتمع من خلال تقديم الخدمات والاعمار من اجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والحضارية في البلد ، اضافة الى ما ذكرناه سابقاً بان هذه العدوى السائدة في دوائرنا يؤدي في النهاية الى خلق سلوكيات غير انتاجية وكفوء في دوائر الولة وهذا ما اكدها عينة البحث بنسبة ٣٤.٧% يوافقون جداً وبنسبة ٢٩% يوافقون حول هذه الفقرة .

٢- الاثار الاجتماعية والنفسية للرشوة على المجتمع

جدول رقم (٢) بين النسبة المئوية لاجابات افراد العينة على الفقرات الخاصة بالاثار الاجتماعية والنفسية للرشوة

الفقرات	اوافق جداً		اوافق		لا راي لي		لا اوافق		لا اوافق اطلاقاً		المجموع	
	العدد	نسبة	العدد	نسبة	العدد	نسبة	العدد	نسبة	العدد	نسبة	العدد	نسبة
انت غير راضي عن التعامل بالرشوة مع دوائر الدولة	١٦٠	%٥٣.٣	٦٥	%٢١.٦	٢٥	%٨.٣	٢٧	%٩	٢٣	%٧.٦	٣٠٠	%١٠٠
يترتب على الرشوة حصول شخص على وضع اجتماعي وهو لايستحقه	١٠٠	%٣٣.٣	١٢٨	%٤٢.٦	٦٠	%٢٠	٨	%٢.٦	٤	%١.٣	٣٠٠	%١٠٠
ان الرشوة تزوع في نفوس افراد المجتمع الشعور بالتمايز بينهم في التعامل من لدن موظفي الدولة	١٥٤	%٥١.٣	١١٨	%٣٩.٣	٢٢	%٧.٣	٤	١.٣	٢	%٠.٦	٣٠٠	%١٠٠
تساعد الرشوة على ارتكاب جرائم اخرى متنوعة	١٤٠	%٤٦.٦	١٠٨	%٣٦	٣٠	%١٠	١٦٠	%٥.٣	٦	%٢.١	٣٠٠	%١٠٠
ان انتشار الرشوة بشكل كبير يسبب ضعف المواطنين وقلقه على روحه وماله	١٠٢	%٣٤	١٣٨	%٤٦	٤٠	%١٣.٣	١٢	%٥.٣	٨	%٢.٦	٣٠٠	%١٠٠
تجعل الرشوة للعلاقات قائمة على اساس المصلحة المادية	٩٨	%٣٢.٦	١٤٢	%٤٧.٣	٥٠	%٨.٦	٦	٧	٤	٨.٣	٣٠٠	%١٠٠
يصاحب انتشار الرشوة اضعاف وظيفية القيم الرادعة في المجتمع	١٠٦	%٣٥.٣	١٠٨	%٣٦	٧٠	%٢٣.٣	١١	%٣.٦	٥	%١.٦	٣٠٠	%١٠٠

يتبن من الجدول رقم (٢) ان ٥٣.٣% من افراد العينة يتفقون جداً مع الفقرة الاولى ٢١.٦% منهم يتفقون معها في حين ٨.٣% لا راي لهم فيها و ٧.٦% منهم لا يتفقون اطلاقاً معها ، وهذا ما يتضح ان الغالبية العظمى من العينة ايدأ رايهم باتفاق على عدم الرضا من التعامل بالرشوة مع دوائر الدولة ، وهذا ان دل على شيء فانها يدل على ان انتشار الرشوة والفساد وبشكل اوسع في المجتمع يشيع حالة عدم الرضا بين افراده ، لان في ظل انتشار الرشوة في المجتمع لا يستطيع اي فرد منهم الحصول على ايه خدمة من دوائر الدولة بدون تقديم الرشوة وهذا بطبيعة الحال يثقل من كاهل الفرد ، فالذي ليست له القدرة على دفع الرشوة لا يستطيع الحصول على حقوقه وهذا ما حدث في اروقة المؤسسات نتيجة تسيس بعض المؤسسات خدمة لجهات معينة وما يمارسونها الوظيفة دون ردع والخوف من جهات معينة ، حيث في بعض الاحيان كثير يسلب حقوق الاخرين بالباطل عن طريق الرشوة ، وهكذا يصبح الحق باطلاً ، والباطل حقاً .

ان اي تاثير في ظل الرشوة والفساد الاداري في اي مجتمع يصبح فيه البقاء للاغنى والاقوى وكانما في مجامع الغاب وهذا ما حدث في بلدنا في ظل الاحتلال الامريكي مما تنعكس سلباً على نمو وتنمية المجتمع وتقدمه في كافة جوانب الحياة .

ويتبن من الجدول ايضاً ٣٣.٣% من حجم العينة يتفقون جداً مع الفقرة الثالثة و ٤٢.٦% منهم يتفقون معها ، في حين ان ٢٠% منهم لا راي لهم في الفقرة ، اما النسبة ٢.٦% لم يتفقوا معها ، ومن هذه البيانات نستنتج على ان يترتب على الرشوة حصول الفرد على شيئ او موقع اجتماعي وهو لا يستحقه ، وهذا ما نشاهده الان ضمن وقائع مجتمعنا بان كثير من ابناء المجتمع يحصلون على وظائف حكومية منهم من اقربائهم الساسة ومن لهم مسؤولين في دوائر الدولة ولهم مكانتهم السياسية والوظيفية او عن طريق الرشوة اي يعكس ذلك على من يتعين على اساس الكفاءة العلمية او تكافؤ الفرص ، وبذلك يحصل هولاء الافراد على اوضاع اجتماعية وهم لا يستحقونها ، والرشوة هناك لا تؤدي فقط الحصول لشخص على شيء او خدمة وهو لا يستحقها بل تؤدي في الوقت نفسه الى هضم الاخرين هذا من ناحية ، ومن ناحية اخرى فان الموظف المرتشى الذي يستغل منصبه لقبض رشاوى ضخمة تجعله يتجاوز الشريحة الاجتماعية التي ينتمي اليها ويصل الى الشريحة المرفهة في المجتمع .

اما بخصوص الفقرة الثالثة من فقرات الجدول فتشير بياناته ان ٥١.٣% من افراد العينة يتفقون جداً معها و ٣٩.٣% منهم يتفقون معها ، في حين ان ٧.٣% منهم لا راي لهم فيها و

١.٣% من افراد العينة لا يتفقون معها ومن خلال ذلك يتبين ان الغالبية العظمى من افراد العينة يتفقون جداً ويتفقون على ان الرشوة تزرع في نفوس الافراد بالتفرقة والتميز بينهم في التعامل من لدن موظفي الدولة بكل شرائحه ومناصبه ، فمن الطبيعي انه عندما يتم انجاز معاملات من يدفع الرشوة وتقدم له الخدمات التي يريدها ويحصل على حقوق وفي بعض الاحيان يسلب حقوق الاخرين بها (اي الرشوة) وهذا ما يؤكده كثير من افراد المجتمع وخاصة المستثمرين في المشاريع الكبرى ، ويؤكدونه بأن كثير من موظفي الكبار ورجال السياسة والدين يطالبون بانفسهم الدعم المادي من قبل رجال الاعمال المستثمرين والا لم يكسب اي مشروع من الدولة وان دفع الرشوة لهم او بعض منهم يطالبون الشراكة بنصف الربح من المشروع الذي يتبناه رجل الاعمال في مؤسسات او بالمقابل اعاقة معاملات من لا يدفع الرشوة وحرمانه من الحصول على الخدمات التي يستحقها .

وتشير بيانات الجدول ايضاً الى ان ٤٦.٦% من افراد العينة يتفقون جداً معها بخصوص الفقرة الرابعة و ٣٦% منهم يتفقون معها و ١٠% منهم لا رأي لهم فيها و ٥.٣% لا يتفقون معها في حين ان ٢% منهم لا يتفقون اطلاقً معها وبذلك نجد ان الغالبية العظمى يؤكدون ان الرشوة تساعد على ارتكاب جرائم اخرى مثل السرقة والتهريب والتزوير والتعصب والاحتيال ..... الخ وهذا ما شاهدناه بعد الاحتلال وما فعل به كثير من موظفي الدولة والمسؤولين كبار في الدولة .

فالرشوة فضلاً عن انها جريمة تترك اثاراً كبيرة في المجتمع وافراده ، فانها تساعد ايضاً على ارتكاب جرائم اخرى وهذه الجرائم بدورها تترك اثاراً جسمية في المجتمع وافراده ، وكذلك تهدد استقرار المجتمع وامنه الاجتماعي والاقتصادي والسياسي ، وهذا ما نراه الان ما يهدد المجتمع وكياناته من قبل اناس ذو نفوس ضعيفة من كافة شرائح المجتمع .

اذ ان مرتكبي تلك الجرائم يستطيعون ان ينجوا من العقوبة ما داموا قادرين على تحويل انظار المجتمع و القانون عنهم ، وما دام هناك من يقبل الرشوة من الموظفين .

واخيراُ تبين في الجدول المذكور ان ٥١% من افراد العينة يتفقون جداً مع الفقرة و ٣٦% منهم لا يتفقون عنها ، ويظهر من تلك البيانات ان انتشار الرشوة بين اروقة مؤسسات الدولة نتيجة الفساد الاداري مما خلق فساداً مالياً نتيجة اضعاف وظيفة القيم الرادعة في المجتمع حيث ان الرشوة تضعف من وظيفة القيم الرادعة في المجتمع ، وهذه القيم المتمثلة بالحلال والحرام والامانة ، وتحمل المسؤولية ، واحترام القانون ، التي من وظائفها منع الافراد بكافة شرائحه من

اتباع سلوكيات منحرفة كالرشوة ، حيث يختل الموازين في مجتمع عندما تنتشر فيه الرشوة بشكل واسع اذ يختلط الحلال والحرام وتختلط الامانة بالخيانة ، وكذلك يختلط تحمل المسؤولية بعدم تحملها ، واحترام القانون بمخالفته .

والجدير بالذكر ان معظم المراجع الدينية في مجتمعنا بمختلف طوائفه بعد الاحتلال الامريكي نادوا بفتاوى للمواطنين ان يميزوا بين الحلال والحرام واحترام سيادة البلاد والمحافظة على مؤسسات الدولة والابتعاد عن سلوكيات منحرفة كالفساد والمالي والاداري .

وبناء على ذلك فاننا تقبل فرضيات البحث الذي حددناه في فقرات السابقة حول جريمة الرشوة واثاره في المجتمع .

٣-اجابات افراد العينة على الفقرات الخاصة بالاثار الاقتصادية للرشوة

تشير بيانات الجدول رقم(٣) ان ٤٠% من افراد العينة يتفقون جداً مع الفقرة الاولى من فقرات الجدول ٣٣.٣% منهم يتفقون معها و ١٨.٣% منهم لا راي لهم فيها ، في حين ان ٧.٣% منهم لا يتفقون معها ، و ٣.٦% منهم لا يتفقون لا يتفقوم اطلاقاً معها ، وهذا ما يتضح ان الغالبية العظمى من افراد العينة يتفقون جداً ويتفقون مع الفقرة الاولى ، وما يدل ذلك ان افراد المجتمع ليست لديهم القدرة على دفع الرشوة ، وبعضهم لديهم القدرة ولكنهم لا يرغبون في ذلك لاسباب دينية على الاغلب وهؤلاء تعطل معاملاتهم في دوائر الدولة ، حيث تضيع حقوقهم وتهدر مصالحهم في ظل انتشار الرشوة والفساد المالي ، ان الفقرة الثانية من فقرات الجدول تشير بياناته ان ٣٤% من المبحوثين يتفقون جدا معها و ٣٦.٦% منهم يتفقون معها ، و ١٣.٣% منهم راي لهم في حين كانت نسبة الذين لم يتفقوا معها ٧.٣% من افراد العينة ، في حين كانت نسبة الذين لم يتفقوا معها ٧.٣% من افراد العينة ، اما ٨.٦% منهم فلا يتفقون اطلاقاً معها .

جدول رقم (٣) يبين اجابات المبحوثين على الفقرات الخاصة بالاثار الاقتصادية للرشوة

الفقرات	اوافق جداً		اوافق		لا راي لي		لا اوافق		لا اوافق اطلاقاً		المجموع	
	العدد	نسبة	العدد	نسبة	العدد	نسبة	العدد	نسبة	العدد	نسبة	العدد	نسبة
عدم دفع الرشوة للموظفين المرتشين تهدر	١٢٠	٤٠%	١٠٠	٣٣.٣%	٥٥	١٨.٣%	١٤	٤.٦%	١١	٣.٦%	٣٠٠	١٠٠%
في ظل انتشار الفساد المالي تهدر المصلحة العامة وتغلب عليه المصلحة الشخصية	١٠٢	٣٤%	١١٠	٣٦.٦	٤٠	١٣.٣%	٢٢	٧.٣%	٢٦	٨.٦%	٣٠٠	١٠٠%
جريمة الرشوة تعني اثراء الموظف المرتشي على حساب افراد المجتمع	٩٥	٣١.٦%	١٢٠	٤٠%	٥٠	١٦.٦%	١١٠	٣.٦%	١٤	٤.٦%	٣٠٠	١٠٠%
الرشوة هي ابتزاز الاموال العامة والخاصة والاستيلاء عليها من غير وجه حق	١٠٠	٣٣%	١٣٠	٤٣.٣%	٣٠	١٠%	٢٥	٨.٣%	١٥	٥%	٣٠٠	١٠٠%

ويظهر من هذه البيانات ان نسبة الذين كانوا مع الفقرة التي نصها يقول (في ظل انتشار الرشوة تهدر المصلحة العامو وتغلب عليها المصلحة الشخصية) هي اكبر بكثير من نسبة الذين كانوا ضد الفقرة ، وقد يرجع هذا الاتفاق الكبير مع الفقرة الى السبب الرئيسي وهو ان من احدى الخصائص المميزة ، ولجريمة الرشوة انها ترتكب في كثير من الاحيان باتفاق على اساس الرضا وتحقيق المصالح الشخصية للاطراف المشتركة فيها في حين يكون الطرف الوحيد المتضرر هنا هو المصلحة العامة ، لان لم يبق من يمثلها ضمن الدائرة الضعيفة (صفة الرشوة) وذلك بعد ان اصبح الموظف العام وهو الممثل المؤتمن على المصلحة العامة طرفاً من حقيقة الرشوة .

وكذلك تشير بيانات الجدول المذكور انه ٣١.٦% من افراد العينة يتفقون جداً مع الفقرة الثالثة ، و ٤٠% منهم يتفقون معها ، و ١٦.٦% منهم لا رأي لهم فيها ، اما ٣.٦% من افراد العينة فلم يتفقوا معها ، في حين ٤.٦% لا يتفقون اطلاقاً معها .

ومن خلال البيانات اعلاه تستطيع القول ان الموظف المرتشي قد يبتز المواطن ويجبره على دفع الرشوة له وذلك من خلال وضع العراقيل والتعقيدات امامه لاجباره على ذلك ، كذلك فان غاية الموظف من اخذ الرشاوي او طلبها او قبولها تكون على الاغلب الاثراء السريع على حساب المصلحة العامة ، وليس كما يدعي بعض الموظفين المرتشين سد حاجاتهم وحاجات اسرهم بحجة عدم كفاية الدخول الشهرية في سد تلك الحاجات.

واخيراً يشير الجدول المذكور ان ٣٣% من افراد العينة يتفقون جداُ مع الفقرة الرابعة من فقراته ، و ٤٣.٣% يتفقون معها و ١٠٠% منهم رأي لهم فيها ، اما ٨.٣% منهم فلم يتفقون معها و ٥% لا يتفقون اطلاقاً معها ، ونستنتج من ذلك ان كثير من الموظفين يتهربون لدفع الضرائب وذلك من خلال التواطؤ مع بعض الموظفين العاملين في دوائر الضريبة فان ذلك يعد هدراً للاموال العامة لعدم وضعها في مكانها المناسب.

وبناء على ذلك كل ما تقدم تحقق فرضية البحث التي تقول (ان الرشوة تعيق المشاريع التنموية في المجتمع) .

التوصيات و المقترحات

لا يمكن لبحثنا هذا ان يتكامل من دون وضع مجموعة توصيات من شأنها ان تحدد من الاسباب التي دفع الموظفين الى ارتكاب جريمة الرشوة ، لان هذه التوصيات بما تشكل طوقاً بعمل على التعليل من ارتكاب جريمة الرشوة .

ومع تقدير الباحث للظروف الامنية والسياسية والاقتصادية الصعبة التي يمر بها قطرنا في ظل ظروف الاحتلال الامريكي وكذلك ادراكه بان بعض التوصيات والمقترحات صعبة التحقيق في ظل هذه الظروف الا ان الامانة العلمية في معالجة الاسباب والدوافع الكامنة وراء ارتكاب جريمة الرشوة تستلزم ذكر هذه التوصيات على الرغم من انها تمثل اعباء مالية ، وذلك ايجاز هذه التوصيات بما يأتي :

١- ضرورة اعادة النظر في النصوص القانونية والقرارات الخاصة بجريمة الرشوة ، بما ينتج تشديد العقوبة على مرتكبيها .

٢- اعتماد دوائر الدولة واجهزة الدولة على انظمة كفاءة الاداء ومؤشراته الادائية كاساس في تقييم الموظفين وفي منحهم الاستحقاقات الادارية و الوظيفية من اجل الحد من دواعي الغبن الاداري واثاره السلبية .

٣- ان تكون عملية الاختيار والتعيين لشاغلي المراكز والمناصب الوظيفية على اساس الكفاءة والنزاهة وليست على اساس الوساطة والمحسوبية والرشاوي .

٤- تشديد النزاهة على الموظفين في اجهزة ودوائر الدولة ، اي يتوجب على الوزارات والاجهزة والدوائر التابعة لها الاعتماد على برامج تطوير اقسام الرقابة الداخلية .

٥- قيام اجهزة ودوائر الدولة باعتماد برامج التدريب الاداري في موضوعات تتعلق بتشريعات الخدمة العامة واخلاقيات الوظيفة العامة ، والعلاقات العامة .

٦- وضع احكام تنظيمية وتعليمات (ادلة المعاملات والملصقات الارشادية) في اماكن بارزة في كافة اجهزة ودوائر الدولة بصيغة واضحة ودقيقة ، تحدد اسلوب انجاز المعاملات وتوقيتاتها مع تجديد هذه الاحكام والتعليمات بين فترة واخرى بشكل يجعلها متوافقة مه الاهداف .

٧- العمل على اتخاذ الاجراءات الضرورية لتحسين الاوضاع الاقتصادية لفئة الموظفين للايفاء بحاجاتهم الاساسية والمحافظة على مستواهم المعاشي .

٨- سن قوانين جديدة تجرم الفساد المالي والاداري والرشوة بانواعها وحالاتها وصورها .

٩- ويتطلب هذا الامر من المسؤولين او المشرفين الحرص على المتابعة الميدانية في اجهزتهم لان ذلك يعزز من هيبتهم ويقوي شعور الموظفين بحرص رؤسائهم على متابعة الاعمال وتطبيق الانظمة وحسن الانتظام وسلامة سير العمل ، كما يساعد ذلك الرؤساء على كشف المخالفات .